الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية- نظام التعليم المفتوح
برنامج الدراسات الدولية والدبلوماسية

امتحانات الدورة التكميلية للعام الدراسي 2023- 2024

سلم تصحيح أسئلة امتحان مقرر الاقتصاد الدولي(2)

أولاً- عرف المفاهيم التالية: /15 درجات، 3 درجات لكل تعريف/

- الحمائية التجارية الجديدة: كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية متجاوزة بذلك كل أشكال الدعم والحماية الكلاسيكية كالقيود الفنية والكمية ممثلة في أشكال عدة أهمها (برامج الدعم والإنقاذ الحكومي للشركات الوطنية، معاملات تمييزية بمختلف أشكالها)، والمعايير البيئية، والتأثير على القيم الخارجية للعملات الوطنية"، والتي استهدفت، بشكل أساس، الحد من دخول منتجات الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة.
- تحويل التجارة: هو الأثر الناتج عن ازدياد الحماية الممنوحة للمنتجين الوطنيين من خلال الجدار الجمركي وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي. ويؤدي إلى التحول في الإنتاج من مصادر إنتاجية منخفضة التكلفة- أي مرتفعة الكفاءة- إلى مصادر إنتاجية أكثر تكلفة- أي أقل كفاءة- فالاتحاد هنا ومن خلال مفهوم تحويل التجارة يعد ضاراً.
- المنظمة الاقتصادية الدولية: هي هيئة تتفق إرادة مجموعة من الدول على إنشائها ككيان مستقل، لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها، وللعمل على تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف، وتمنح تلك الدول هذه الهيئة- من أجل تحقيق تلك الأهداف- بعض السلطات والصلاحيات والاختصاصات التي يتم تحديدها بدقة في الميثاق التي أنشأت بموجبه.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية: هي هيئة استشارية في الاتحاد الأوروبي، ويقع مقرها في "بروكسل"، وتتألف من ممثلين عن منظمات العمال وأصحاب العمل واتحادات التجارة والمزارعين والمستهلكين ومجموعات المصالح الأخرى، وتشكل مجتمعة "مجتمعاً مدنياً منظماً".
- التكامل الاقتصادي: مجموعة ترتيبات اقتصادية تتم بين دولتين أو أكثر لأسباب سياسية أو اقتصادية واجتماعية، وقد تكون في نطاق جغرافي واحد (تكتل إقليمي) أو متباعد (تكتل دولي)، يتم من خلالها إزالة العوائق أمام المعاملات التجارية، وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول، وتنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والمصرفية بين الدول الأعضاء سواء بخصوص العلاقات الداخلية للتكتل أو علاقاته مع العالم الخارجي وصولاً لتحقيق كيان اقتصادي موحد يهدف للحصول على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتحقيق التنمية للدول الأعضاء، وزيادة الرفاهية لشعوب تلك الدول.

ثانياً- اذكر أسماء التكتلات والتجمعات والاتفاقيات التالية: /10 درجات، درجة لكل تكتل/

الإيكاس، الغات، UNASUR، الآسيان، الإيكواس

واذكر أبرز ما نتج عن القمم والاتفاقيات التالية: ماستريخت، بانكوك، كيغالي، أوروبريتو، ماناغوا.

الإيكاس: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا **الغات:** الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

UNASUR: اتحاد دول أمريكا الجنوبية **الآسيان:** رابطة جنوب شرق آسيا

الإيكواس: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

واذكر أبرز ما نتج عن القمم والاتفاقيات التالية بموجب الاتفاقيات التالية:

ماستريخت: الاتحاد الأوروبي. **بانكوك**: رابطة الآسيان (رابطة جنوب شرق آسيا).

كيغالي: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **ماناغوا**: السوق المشتركة لأمريكا الوسطى

أوروبريتو: الميركوسور

ثالثاً- أجب عن <u>ثلاثة فقط</u> من الأسئلة التالية: /25 درجة لكل سؤال/

1. عقدت الأمم المتحدة في تموز 1944 مؤتمر "بريتون وودز"، وكانت البلدان الأربعة والأربعين الحاضرة في المؤتمر تسعى إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادي الدولي. والمطلوب:

أ. **<u>اشرح المقصود بمبدأ "الشفافية" باعتباره أحد مبادئ الغات. /5 درجات/</u>**

الالتزام بأن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية: أي لا يجوز للدول اتخاذ أي سياسة تجارية مبنية على أدوات غير التعريفة الجمركية، إلا في حالات خاصة وطبقاً لإجراءات محددة في الاتفاقية.

ب. **<u>تحدث عن وظيفة "الرقابة" التي يقوم بها صندوق النقد الدولي. /12 درجة/</u>**

حفاظاً على الاستقرار ومنعاً لوقوع أزمات في النظام النقدي الدولي، يتابع الصندوق سياسات البلدان الأعضاء والتطورات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال نظام رسمي يعرف باسم **الرقابة**. فمثلاً يجري الصندوق تقييمات منتظمة للتطورات العالمية المحتملة من خلال تقرير **آفاق الاقتصاد العالمي**، ولتطورات الأسواق المالية من خلال تقرير **الاستقرار المالي العالمي**، ولتطورات الموارد العامة من خلال تقرير **الراصد المالي**، وللمراكز الخارجية للاقتصادات الكبرى من خلال تقرير **القطاع الخارجي**، بالإضافة إلى نشر سلسلة من التقارير عن **آفاق الاقتصاد الإقليمي**.

يقدم الصندوق المشورة لبلدانه الأعضاء ويشجع اعتماد سياسات تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية وترفع مستويات المعيشة.

ت. **<u>ما هي العوامل الكامنة وراء انعقاد جولة الأورغواي؟ /8 درجات/</u>**

- انهيار نظام بريتون وودز في عام 1971، وعلى إثر ذلك شهد العالم حالة من عدم الاستقرار في أسعار صرف العملات.
- تفجر أزمة الديون الخارجية للدول النامية في بداية الثمانينيات.
- زيادة حدة المنافسة على الأسواق الخارجية، وذلك مع تعاظم الأهمية النسبية للقوى الاقتصادية الآسيوية (اليابان، الصين، الهند، كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان وسنغافورة)، وهو ما أدى إلى غزو السلع الآسيوية لأسواق الدول الصناعية المتقدمة وبأسعار منافسة بسبب ما يتوافر لديها من الأيدي العاملة الرخيصة.
- الارتفاع الشديد في أسعار النفط الخام في الأعوام (1973- 1979).
- ظهور أهمية مكانة الخدمات في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي الهيكل الإنتاجي لعدد كبير من الدول الصناعية، ومنها تنامي التجارة في حقوق الملكية الفكرية.
- أدت سياسة دعم القطاع الزراعي في دول الاتحاد الأوروبي إلى تنامي العجز في ميزانيات هذه الدول، فلم يكن من بد من إطلاق حرية المنافسة في التجارة الدولية لإجراء التصحيح الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول.
- انهيار الاتحاد السوفييتي وأزمة أوروبا الشرقية ودخولها نظام السوق.

- عانى الاقتصاد الأمريكي في سبعينيات القرن العشرين من مجموعة من المشكلات والاضطرابات الاقتصادية تمثلت في ارتفاع معدل التضخم والبطالة والعجز الكبير في ميزان المدفوعات بالولايات المتحدة الأمريكية، دفع باتجاه زيادة الضغوط الحمائية وضرورة استخدام أدوات الحمائية الجديدة لمعالجة أوضاع الاقتصاد الأمريكي.

2. قارن بين كل من:

أ- **المفوضية الأوروبية والمجلس الوزاري الأوروبي. /6 درجات/**

- **المفوضية الأوروبية:** تعد التجسيد الفعلي لفكرة الاندماج الأوروبي، وتمثل إطاراً للتعبير عن مصالح الاتحاد الأوروبي ككل، وليس عن مصالح الدول الأوروبية، أي تمثل المصالح العليا للاتحاد الأوروبي. **/3 درجات/**
- **المجلس الوزاري الأوروبي:** هو المؤسسة التي تعبر فيه الدول الأعضاء مباشرة عن مصالحها وتدافع عن سياساتها، حيث يقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي **/3 درجات/**

ب- **الأثر الإنشائي (خلق التجارة) والأثر التحويلي (تحويل التجارة). /6 درجات/**

- **الأثر التحويلي (تحويل التجارة):** هو الأثر الناتج عن ازدياد الحماية الممنوحة للمنتجين الوطنيين من خلال الجدار الجمركي وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي. ويؤدي إلى التحول في الإنتاج من مصادر إنتاجية منخفضة التكلفة- أي مرتفعة الكفاءة- إلى مصادر إنتاجية أكثر تكلفة- أي أقل كفاءة- فالاتحاد هنا ومن خلال مفهوم تحويل التجارة يعد ضاراً.
- **الأثر الإنشائي (خلق التجارة):** هو الأثر الناجم عن إزالة القيود على التجارة البينية وعلى انتقال عناصر الإنتاج بين بلدان الاتحاد، وهو ما سيؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج من مصادر إنتاجية عالية التكلفة- أي أقل كفاءة- إلى مصادر إنتاجية منخفضة التكلفة- أي أكثر كفاءة-، وبالتالي سيزداد الإنتاج لأن السوق أصبحت أوسع نتيجة إزالة القيود الجمركية وستزداد التدفقات السلعية داخل بلدان الاتحاد، وسيتمكن المنتجين الوطنيين في الدول الأعضاء من تصريف منتجاتهم داخل المنطقة التكاملية.

ت- **منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي. /13 درجة/**

- **منطقة التجارة الحرة: 6 درجات**
  - تأتي في الدرجة الثانية من بين درجات سلم التكامل الاقتصادي.
  - في هذا النوع من أنواع التكامل الاقتصادي، تقوم كل دولة من الدول الأعضاء بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على منتجات الدول الأخرى الأعضاء ضمن التكتل.
  - ولكن في الوقت ذاته تكون لكل دولة مطلق الحرية في رسم وصياغة سياساتها التجارية تجاه العالم الخارجي، ولها الحرية في فرض الرسوم أو تخفيضها مع الدول الأخرى غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، ولا يمنع هذا النوع من التكامل قيام أي دولة منها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأعضاء في المنطقة.
- **الاتحاد الجمركي: 7 درجات**
  - هو درجة أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة.
  - هذا الاتحاد يماثل منطقة التجارة الحرة في إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد، إلا أن هذه الدول تطبق تعرفة جمركية مشتركة وموحدة أو ما يسمى بالجدار الجمركي تجاه العالم الخارجي، ويصاغ بالاتفاق بين جميع الدول الأعضاء في الاتحاد.

- يحظر على أية دولة في الاتحاد عقد اتفاقيات جمركية أو تجارية مع دول العالم الأخرى خارج الاتحاد، أو تجديد الاتفاقيات المعقودة مع الدول الأخرى، ويشترط في عقد أو تجديد الاتفاقيات موافقة الدول الأعضاء حول ذلك. والسبب في ذلك هو الرغبة في زيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة.

3. **تعد أزمة الديون السيادية الأوروبية التي بدأت في عام 2010 من أخطر الأزمات التي شهدتها منطقة "اليورو" منذ إنشاء العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، وتعزى هذه الأزمة إلى مجموعة أسباب..ما هي هذه الأسباب؟**

وتتمثل أبرز أسباب أزمة الديون الأوروبية التي بدأت في عام 2010 بالآتي:

أولاً- الأزمة المالية العالمية 2008: /5 درجات/

قامت الدول الأوروبية بالعمل على مواجهة تلك الأزمة بخطط إنقاذ تمثلت بتقديم أموال ضخمة وضخ سيولات إضافية في اقتصادياتها، وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات الأوروبية حال دون حدوث انهيار تام للقطاع المالي، فقد عانت كثير من بلدان الاتحاد من عجز كبير واقترن ذلك بتفاقم ديون الحكومات، أو ما يسمى الديون السيادية وخصوصاً في دول منطقة "اليورو"، حيث عانت أغلب دول الاتحاد الأوروبي من عجز في موازناتها تجاوز الحد المسموح به وهو 3%.

ثانياً- نقض قواعد ميثاق الاستقرار المالي: /8 درجات/

1. **تراكم العجز الهيكلي في الميزانيات العامة في دول الاتحاد الأوروبي:**
2. **تفاقم الديون العامة:**

إن عدم الالتزام بما جاءت به معاهدة "ماستريخت"، وعدم احترام ما نص عليه ميثاق الاستقرار والنمو، وخاصةً فيما يخص العجز في الموازنة العامة والذي يجب ألا يزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي، والمديونية العامة الذي يجب ألا تتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، شكل أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية في عام 2010.

ثالثاً- الاختلالات الاقتصادية داخل منطقة الاتحاد الأوروبي: /6 درجات/

انقسم الاتحاد الأوروبي إلى مجموعتين بينهما فرق شاسع، هما مجموعة الدول الشمالية التي تضم: النمسا، وبلجيكا، وألمانيا، وفنلندا، وفرنسا، ولكسمبورغ، وهولندا، ومجموعة الدول الجنوبية التي تضم: اليونان، وإيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال. ومن أهم أسباب الاختلالات التي حدثت في منطقة "اليورو" ترجع إلى وجود تفاوت بين دول أوروبا الشمالية ودول أوروبا الجنوبية فيما يتعلق بالوضع الخارجي لهذه البلدان (الدين الخارجي، صافي الأصول الأجنبية المستثمرة، الميزان التجاري)، وبدرجة أقل فيما يتعلق بالوضع الداخلي لهذه البلدان (عجز الميزانية والدين الحكومي)، حيث سجلت الدول الجنوبية أعلى مستوى من عجز الموازنة والديون العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجلت الدول الشمالية فوائض معتبرة. مما أحدث خللاً اقتصادياً ومالياً في كل دول الاتحاد الأوروبي.

رابعاً- أسباب تتعلق باليونان: /6 درجات/

تعزى أسباب أزمة الديون المتعلقة باليونان إلى:

1. ازدياد الطلب المحلي في الاقتصاد اليوناني، وتعود أسباب هذه الزيادة إلى التوسع في عمليات الاقتراض من قبل الحكومة اليونانية من أجل تمويل مشاريعها التنموية، دون أن تتخذ الإجراءات الملائمة لضمان كفاية التدفقات النقدية للوفاء بقروضها الخارجية.
2. كان للأزمة المالية العالمية عام 2008 تداعياتها السلبية على الاقتصاد اليوناني، وذلك نظراً لاعتماده على القطاع الخدمي والسياحي، مما أدى إلى انخفاض في حصيلتها من النقد الأجنبي.

3. انتشار الفساد وتزييف الأرقام والإحصائيات المتعلقة بواقع الاقتصاد اليوناني ومؤشراته بهدف إخفاء حجم ديونها والعجز في موازنتها.

4. **اذكر خمسة فقط من الدروس التي يمكن استنتاجها من تجربة التكتلات في قارة أمريكا اللاتينية.**

تتمثل أهم الدروس المستفادة من التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية بما يلي: **/5 درجات لكل تعداد مما يلي/**

- ينبغي على التكتلات الاقتصادية الإقليمية في أمريكا اللاتينية أن تركز أكثر على تنويع هياكل صادراتها، والتوجه نحو السلع المصنعة، بما يشكل مصدراً أكيداً لتعزيز التجارة البينية والخارجية لهذه التكتلات. لأن واقع تلك التكتلات يفيد بتماثل تركيبة صادراتها، وعدم قدرتها على اعتماد آليات تدعم التصنيع بما يتناسب مع ظروف التجارة الدولية، الأمر الذي أدى لإنجازات متواضعة لتلك التكتلات على صعيد العلاقات البينية أو العلاقة مع بقية دول العالم.
- إن التكتل الاقتصادي بين دول أمريكا اللاتينية لا يعد غاية مطلقة لذاته، وإنما يعد وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية الجماعية، وتحقيق الرفاهية لمجتمعات هذه الدول الطامحة لتشكيل التكتلات.
- إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية في أمريكا اللاتينية تفتقر، بشكل عام، إلى تواجد نوع من التماسك الاجتماعي أو الصناديق الهيكلية، لتعويض الاقتصادات الأقل نمواً، وللقضاء تدريجياً على الاختلافات الكبيرة بين دوله في الدخل والرفاهية ونتيجة لذلك، لم تؤد هذه التكتلات دوراً إيجابياً لكل دولها ولم تحظ كل دول التكتلات بالمنافع والمكاسب ذاتها، وإنما بقي الأمر متعلقاً بحجم اقتصاد كل دولة ومدى استفادتها من الانضمام للتكتل.
- إن دول قارة أمريكا اللاتينية زاخرة بالثروات المعدنية التي يمكن أن تكون أساساً لقيام صناعات مهمة، ولتصديرها إلى العالم، ولكنها حتى الآن تعاني من صعوبات في هذا المجال، إذ إن قسماً كبيراً منها غير مستثمر نظراً لضعف التطور العلمي والتكنولوجي أولاً، وثانياً معظم ثرواتها المعدنية لم يتم اكتشافها. كما تتسابق الدول الكبرى، وأولها الصين وغيرها من الدول في الدخول إلى هذه القارة، وتتنافس للاستحواذ على أكبر كمية من ثرواتها. من هذا المنطلق تأتي ضرورة وأهمية التكتلات الاقتصادية التي لا بد أنها ستزيد من إمكانيات استثمار هذه الثروات لصالح دول القارة.
- تمكنت دول أمريكا اللاتينية، خلال القرن العشرين، من إقامة العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلا أن هذه التكتلات الاقتصادية لم تتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، وذلك بسبب سياسة الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية على هذه التكتلات. وبالتالي، فإن الابتعاد عن إملاءات الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها بالتأكيد سيؤدي إلى ازدهار هذه التكتلات ونجاحها، وتحقيق مكاسب ومنافع كبيرة لشعوب ودول القارة الأمريكية اللاتينية.
- إن الأسواق العالمية هي الوجهة الرئيسة لصادرات التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، في حين تنخفض حصة كل من دول هذه التكتلات والشركاء الإقليميين من إجمالي صادراتها، ويرجع الحجم المنخفض لأداء هذه التكتلات في أمريكا اللاتينية إلى أن الشركاء الإقليميين في أمريكا اللاتينية لديهم سلال صادرات متماثلة، والتي تتمثل بالسلع الأولية والزراعية، ولذلك فإن معظم صادرات هذه التكتلات تتجه نحو الأسواق العالمية.

- إن متوسط نمو الصادرات بين دول التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومع الجهات الخارجية بقي نسبياً ضئيلاً، وشهد تذبذباً وعدم استقرار، وهذا يدل على أن الآثار الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية بقيت أقل مما هو معولاً عليه عند قيامه.
- إن هناك إشكالية في تعزيز الإنتاجية وقصوراً في استخدام الموارد في دول أمريكا اللاتينية بالمقارنة مع الدول المتطورة مما يشكل تحدياً وعقبة أمام نجاح التكتلات وإنجازاتها على مستوى القارة.
- إن سوء تفاوت توزيع الدخل في دول أمريكا اللاتينية شهد بعض التحسن ولكنه مازال يشكل تحدياً حقيقياً لدول القارة، لذا يفترض على دول القارة وتكتلاتها العمل على الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل كي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك القارة.
- يفترض على تلك الدول القيام بإصلاحات هيكلية على صعيد الدول والتكتلات، وتنويع هيكل الصادرات بحيث لا تقتصر السلع المصدرة على الموارد الطبيعية، ولا بد من الاهتمام بنوعية التعليم والاستثمار في البنية التحتية (كما فعلت دول جنوب شرق آسيا)، لأن الحفاظ على معدلات النمو المرتفعة في هذه البلدان هو عقبة وتحد خطير يترك آثاره على مجمل الاقتصادات الوطنية وعلى التكتلات في القارة.
- حول الفساد دول تلك القارة إلى دول عاجزة في الوصول إلى تطور ملموس على الصعيد الاقتصادي، وترك الأمر ظلاله أيضاً بالتأكيد على إنجازات التكتلات في تلك القارة، وخاصة في البرازيل وفنزويلا، وبشكل أقل في المكسيك وغواتيمالا.
- ضعف البنية التحتية أدى دوراً سلبياً على مستوى القارة الأمريكية اللاتينية وتكتلاتها، لأن هذا التحدي يعرقل أي تطور حقيقي على مستوى بلدان القارة وتكتلاتها، إذ يلاحظ أن أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل الميركوسور والألبا على سبيل المثال لم تعيرا الأهمية الكافية واللازمة لهذا التحدي.

انتهت الأسئلة

مع التمنيات بالتوفيق والنجاح

مدرس المقرر: د. عهد قطريب